

جمهورية السودان



Republic of The Sudan
National Assembly
Speaker

جمهورية السودان
المجلس الوطني
الرئيس

التمرة: م/و/م ر م / ٤

التاريخ : ٨ / ذو القعدة ١٤٣٧ هـ
الموافق : ١١ / اغسطس ٢٠١٦ م


الأخ الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية لسنة ٢٠١٦ م

أحيل إليكم رفق هذا الخطاب القانون أعلاه والذي أجازته المجلس الوطني في جلسته رقم (٢٥) بتاريخ ١٥ / ٦ / ٢٠١٦ م أرجو التكرم بنشره قانوناً في الجريدة الرسمية بعد أن وقع عليه السيد/ رئيس الجمهورية.

وبالله التوفيق

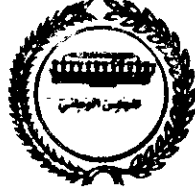

ابراهيم أحمد عمر
رئيس المجلس الوطني

ممنون الى

السيد/ د. عوض الحسن النور
وزير العدل

صورة الى

السيد/ وزير شئون رئاسة الجمهورية
السيد/ وزير رئاسة مجلس الوزراء
السيد/ وزير الرعاية والضمان الاجتماعي
السيد/ المستشار القانوني للمجلس الوطني
السيد/ المستشار العام للتشريع بوزارة العدل



دورة الإنعقاد الثالث

قانون المعاشات والتأمينات الإجتماعية لسنة ٢٠١٦

عملاً بأحكام دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة ٢٠٠٥، أجاز المجلس الوطني ووقع رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :-

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

اسم القانون وبدء العمل به

١- يسمى هذا القانون ، " قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية لسنة ٢٠١٦ " ، ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

إلغاء واستثناء

٢- (١) يلغي قانون :-

(أ) التأمين الاجتماعي لسنة ١٩٩٠ ،

(ب) الصندوق القومي للمعاشات لسنة ١٩٩١ ،

(ج) معاشات الخدمة العامة لسنة ١٩٩٣ ،

(د) التأمين الاجتماعي للسودانيين العاملين بالخارج لسنة ١٩٩٧ .

(٢) تظل اللوائح والإجراءات التي اتخذت والحقوق التي اكتسبت والالتزامات ، التي ترتبت بموجب أحكام القوانين المذكورة في البند (١) سارية الى أن تلغى أو تعدل بموجب أحكام هذا القانون .

تفسير

٣- في هذا القانون ما لم يقتض السياق معنى آخر :-

" أجر الاشتراك " يقصد به الأجر الأساسي ، بالإضافة للعلاوات والبدلات الثابتة والمستقرة وفق الحد الأقصى الذي يحدده المجلس للقطاع الخاص وبالتشاور مع الوزارة للقطاع الحكومي والعام بناءً على الدراسة الإكتوارية



تشريع

المجلس الوطني

التي تجرى لذلك ، ويشمل أي عناصر جديدة تضاف إليه بموجب أحكام المادة ٩٢ ،

يقصد به متوسط أجر الاشتراك خلال الثلاث سنوات الأخيرة ،

يقصد بها أن يكون مدعيها بدون عمل ، ينكسب منه أو مهنة يتعيش منها ،

يقصد به الاشتراك الشهري المنصوص عليه في المادة ٤٥ ،

يقصد بها الإصابة الناتجة عن حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه أو الإصابة بأحد الأمراض المهنية الواردة في الجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون ويعتبر في حكم ذلك الإصابة نتيجة حادث والتي تقع أثناء الذهاب للعمل أو العودة منه بشرط أن تكون في الطريق الطبيعي دون توقف أو انحراف لقضاء أغراض خاصة ، وتعتبر أيضاً إصابة عمل عند تكليف المؤمن عليه بأداء خدمة بعد ساعات العمل الرسمية أو في العطلات الرسمية ،

يقصد بهم الأرملة أو الأرملة والأبناء والبنات والوالدين والأخوات والأخوان لمؤمن عليه توفي بالخدمة أو متقاعد بالمعاش ، حسب المستحقين الوارد ذكرهم في المادة ٨٩ ،

يقصد به تطبيق الرياضيات والإحصاء والعلوم المالية في تقييم نظم المعاشات والتأمينات الإجتماعية وإعداد الجداول المتعلقة بمخاطر الوفيات والحوادث والأمراض والعجز والبطالة والتقاعد ، ويحدد مقدره

" أجر التسوية "

" الإعالة "

" الاشتراك "

" إصابة العمل "

" أفراد العائلة "

" اكتواري "



المجلس الوطني

تشريع

الاحتياطات على الوفاء بالالتزامات الآتية
والمستقبلية للنظام ،

يقصد به الجهاز الاستثماري للضمان الإجتماعي
المنشأ بموجب أحكام المادة ٢٤ (١) ،

يقصد بها الخدمة التي يؤديها المؤمن عليه ويدفع
عنها اشتراك ،

يقصد به رئيس مجلس إدارة الصندوق ،
يقصد بها كل سنة يدفع خلالها العامل اثني عشر
اشتراكاً شهرياً ،

يقصد به الشهر الذي تسدد الاشتراكات على أساسه
خلال السنة المالية ،

يقصد به كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم
عاملاً أو أكثر لقاء أجر مهما كان نوعه ،

يقصد به الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات
الإجتماعية المنشأ بموجب أحكام المادة ٦ ،

يقصد به أي شخص يؤدي خدمة بأجر أو لحسابه
الخاص على ألا يقل عمره عن السادسة عشر ولا
يشمل رؤساء مجالس إدارة الهيئات العامة والشركات
وأعضاءها والمندوبين ، المفوضين من أصحاب
العمل الذين لا يتقاضون أجوراً نظير عملهم ،

يقصد به كل عجز من شأنه أن يحول كلية وبصفة
مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاوله أي مهنة أو
عمل يتكسب منه ،

يقصد به قطاع الهيئات والمؤسسات العامة
والشركات والمصارف التي تمتلك الدولة أسهمها ،

" الجهاز "

" الخدمة "

" الرئيس "

" سنة الاشتراك "

" شهر الأساس "

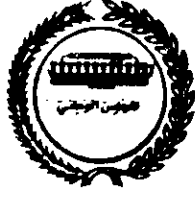
" صاحب العمل "

" الصندوق "

" العامل "

" العجز الكلي المستديم "

" القطاع العام "



تشريع

المجلس الوطني

يقصد به الشركات العامة والخاصة والشركات وأسماء الأعمال ، والعاملين لحسابهم والعاملين بالخارج وأصحاب المهن الحرة وأصحاب الحرف ،	" القطاع الخاص "
يقصد به وحدات الحكومة القومية والولائية وأجهزة الحكم المحلي والهيئات العامة التي تسدد أو تدعم الوزارة الفصل الأول من موازنتها .	" القطاع الحكومي "
يقصد به مجلس إدارة الصندوق المشكل بموجب أحكام المادة ٩ ،	" المجلس "
يقصد به مجلس مفوضي الجهاز المنشأ بموجب أحكام المادة ٢٨ (١) ،	" مجلس المفوضين "
يقصد المدير العام للصندوق المعين بموجب أحكام المادة ١٦ (١) ،	" المدير العام "
يقصد به المؤمن عليه الذي يصاب بإصابة عمل ،	" المصاب "
يقصد به كل شخص تسري عليه أحكام هذا القانون ،	" المؤمن عليه "
يقصد به المفوض العام للجهاز المعين بموجب أحكام المادة ٣٤ ،	" المفوض العام "
يقصد به الوزير الذي يحدده رئيس الجمهورية ،	" الوزير المختص "
يقصد بها وزارة المالية والاقتصاد الوطني ،	" الوزارة "
يقصد به وزير المالية والاقتصاد الوطني .	" الوزير "

تطبيق واستثناء

- ٤- (١) تطبيق أحكام هذا القانون على :-
- (أ) العامل لدى القطاع العام والخاص والحكومي ،
 - (ب) العامل لدى صاحب العمل الذي يستخدم عاملاً واحداً فأكثر .
 - (ج) السودانيين العاملين بالخارج اختياريًا حسبما تحدد اللوائح الخاصة بذلك ،
 - (د) الحرفيين والمهنيين ،



المجلس الوطني

تشريع

(هـ) العامل الأجنبي مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية والإقليمية
والثنائية .

(٢) على الرغم من أحكام البند (١) تستثنى من سريان أحكام هذا القانون الفئات
الآتية :-

(أ) أي فئة يحكمها نظام معاشات منشأ بقانون عند نفاذ هذا القانون ،
(ب) الرعايا الأجانب الذين يعملون في بعثات دبلوماسية أو دولية بالسودان
ودخلوا البلاد بقصد العمل في تلك الجهات ،

(ج) العمال الزراعيون بخلاف الأشخاص الذين يستخدمون في تشغيل
وتصليح وصيانة الآلات والأجهزة الميكانيكية وبخلاف الأشخاص
الذين يستخدمون في المصانع والمحالج ومعامل منتجات الألبان
وماشبيها من المنشآت التي تصنع فيها المنتجات الزراعية أو تعدها
للتسويق وبخلاف الذين يستخدمون في إدارة الأعمال الزراعية أو
القائمين بالأعمال الكتابية والحسابية وأعمال المخازن والحدائق
والبساتين ومزارع الدواجن ،

(د) أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعملون بدون أجر ، وتشمل الزوج
أو الزوجة والأبناء والبنات والوالدين والأخوة والأخوات ،

(هـ) خدم المنازل الذين يعملون بالخدمة الشخصية بالمنزل مقابل أجر
يدفعه مباشرة رب المنزل من ماله الخاص ،

(و) العاملون بعقود التلمذة لدى صاحب عمل بقصد تعلم مهنة أو صناعة،
بشرط ألا تزيد مدة العقد على ثلاثة أشهر .

(٣) يجوز لمجلس الوزراء بناء على توصية بذلك من الوزير المختص ، أن
يصدر أوامر بتطبيق أحكام هذا القانون على الفئات الآتية أو أي فئات أخرى
وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها تلك الأوامر :-

(أ) العاملين المشار إليهم في الفقرات من (ج) إلى (و) شاملة من البند
(٢) ،

(ب) أصحاب الأعمال ،



(ج) كل شخص طبيعي يعمل لحسابه الخاص .

إلزامية تطبيق أحكام القانون

٥- يطبق هذا القانون إلزامياً على جميع أصحاب العمل والعاملين لديهم والعاملين بالقطاع الحكومي والقطاع العام والخاص .

الفصل الثاني

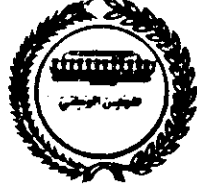
الصندوق ، الأيلولة واستمرار العاملين

إنشاء الصندوق وتكوينه

- ٦- (١) ينشأ صندوق يسمى " الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الإجتماعية " ، تكون له شخصيه اعتباريه وصفه تعاقبيه مستديمه وخاتم عام وله حق التقاضي باسمه .
- (٢) يتكون الصندوق من قطاعات المعاشات والتأمينات الإجتماعية الآتية :-
 - (أ) الحكومي ،
 - (ب) العام والخاص .
- (٣) يكون المقر الرئيسي للصندوق بولاية الخرطوم ويجوز له إنشاء فروع أو مكاتب بالولايات المختلفه .
- (٤) يخضع الصندوق لإشراف الوزير المختص .

أيلولة الحقوق والممتلكات والديون والالتزامات

- ٧- (١) تؤول للصندوق جميع حقوق وممتلكات وديون والتزامات :-
 - (أ) الصندوق القومي للمعاشات ،
 - (ب) الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي .
- (٢) يتم تقدير الحقوق والممتلكات والديون والالتزامات التي تؤول بموجب أحكام البند (١) ، وتدرج في دفاتر الصندوق مبالغ مساوية للقيمة الصافية لكل من القطاع الحكومي والعام والخاص .



تشريع

المجلس الوطني

استمرار العاملين

٨- يستمر العاملون الذين كانوا في خدمة الصندوق القومي للمعاشات والصندوق القومي للتأمين الاجتماعي عند بدء العمل بهذا القانون في خدمة الصندوق ويتم استيعابهم في هيكله .

الفصل الثالث

المجلس

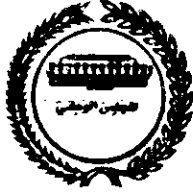
إنشاء المجلس وتشكيله

٩- (١) ينشأ مجلس لإدارة الصندوق يتولى شئونه ويؤدي نيابة عنه الواجبات ويمارس السلطات والاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون .
(٢) يشكل المجلس بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية الوزير المختص من رئيس غير متفرغ وعدد مناسب من الأعضاء على أن يكون من بينهم الآتي :-

- (أ) ممثل للوزارة ،
 - (ب) ثلاثة ممثلين لاتحاد نقابات عمال السودان ،
 - (ج) ثلاثة ممثلين لاتحاد أصحاب العمل ،
 - (د) ثلاثة ممثلين الولايات بالتناوب دورياً ،
 - (هـ) ممثلين أثنين لإتحادي المعاشيين ،
 - (و) ممثل لوزارة الرعاية والضمان الاجتماعي ،
 - (ز) ممثل لوزارة الصحة ،
 - (ح) ممثل لوزارة العمل والإصلاح الإداري ،
 - (ط) المفوض العام ،
 - (ي) المدير العام عضواً ومقرراً .
- (٣) يخضع المجلس لإشراف الوزير المختص وتوجيهاته .

شروط العضوية

١٠- يشترط في عضو المجلس :-



تشريع

المجلس الوطني

- (أ) أن يكون سودانياً ،
(ب) أن يتمتع بالأهلية الكاملة ،
(ج) أن يكون محمود السيرة والسمعة ،
(د) ألا يكون قد أدين في جريمة تمس الشرف أو الأمانة ،
(هـ) ألا تكون خدمته في القطاع العام أو الخاص أو الحكومي قد انتهت بالفصل من الخدمة أو المحاسبة الإدارية بسبب ضعف الكفاءة .

الإعفاء من المنصب وخلوه

- ١١- (١) يعفي عضو المجلس من منصبه في أي من الحالات الآتية :-
(أ) عدم اللياقة الصحية ،
(ب) تخلفه بغير إذن أو عذر مقبول عن ثلاث اجتماعات متتالية ،
(ج) الإخلال بأي من شروط العضوية المنصوص عليها في المادة ١٠ ،
(د) طلب الجهة التي يمثلها إعفائه ،
(هـ) إشهار إفلاسه بالنسبة لأصحاب العمل .
(٢) يخلو منصب أي عضو في المجلس في أي من الحالات الآتية :-
(أ) صدور قرار بإعفائه من منصبه بموجب أحكام البند (١) ،
(ب) قبول استقالته ،
(ج) وفاته .
(٣) يملأ المنصب في حالة خلوه بذات الطريقة المنصوص عليها في المادة ٩ (٢) .

مكافآت رئيس المجلس وأعضائه

- ١٢- يحدد الوزير المختص بقرار منه مكافآت :-
(أ) رئيس المجلس وأعضائه ،
(ب) أعضاء اللجان الفرعية ، بناءً على توصية المجلس .

مدة عضوية المجلس

- ١٣- تكون مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد .



المجلس الوطني

تشريع

الإفضاء بالمصلحة

١٤- يجب على رئيس المجلس وكل عضو من أعضائه ، تكون له مصلحة شخصية في أي أمر يعرض أمام المجلس للنظر فيه أن يفضي إلى المجلس بطبيعة تلك المصلحة ويجوز له حضور الاجتماعات التي يناقش فيها المجلس ذلك الأمر ، دون أن يكون له الحق في التصويت .

اختصاصات المجلس وسلطاته

- ١٥- (١) يكون للمجلس الاختصاصات والسلطات الآتية :-
- (أ) وضع السياسات العامة للمعاشات والتأمينات الإجتماعية على ألا تتعارض مع السياسة العامة للدولة ،
 - (ب) الإشراف على أداء الصندوق والجهاز ورقابته وتطويره وتحسينه ،
 - (ج) تحويل احتياطات أموال الصندوق للجهاز حسب الموازنة المجازة ،
 - (د) إصدار القرارات واللوائح التي تنظم المسائل المالية والإدارية والفنية للصندوق ،
 - (هـ) إقتراح اللوائح التي تحدد شروط خدمة العاملين بالصندوق والجهاز بموافقة مجلس الوزراء ،
 - (و) إجازة الهيكل التنظيمي والوظيفي للصندوق والجهاز ،
 - (ز) إجازة السياسات العامة لاستثمار احتياطات أموال المعاشات والتأمينات الإجتماعية بما يكفل حسن إدارتها وتنميتها ،
 - (ح) إجازة الموازنة التقديرية والخطط وتقارير الأداء والحسابات الختامية للصندوق ،
 - (ط) تشكيل لجنة أو لجان فرعية من بين أعضائه لدراسة مسائل في حدود اختصاصاته ،
 - (ي) إختيار الخبراء الإكتواريين وتحديد مكافآتهم ،
 - (ك) تنظيم مراكز تكلفة منفصلة لإدارة حسابات الصندوق بحيث تضمن تخصيص موارد دخل كل قطاع لمقابلة التزاماته .
- (٢) تفويض أي من سلطاته للمدير العام .



تشريع

المجلس الوطني

(٣) يصدر المجلس اللوائح الداخلية لتنظيم أعماله واجتماعاته .

تعيين المدير العام

١٦- يكون للصندوق مدير عام يعين بقرار من مجلس الوزراء بناءً على توصية الوزير المختص ويحدد القرار شروط خدمته ومخصصاته .

إختصاصات المدير العام وسلطاته

١٧- (١) يكون المدير العام المسئول التنفيذي الأول للصندوق ويكون مسئولاً لدى المجلس ، ودون الإخلال بعموم ما تقدم تكون له الإختصاصات والسلطات الآتية :-

(أ) إدارة نظام المعاشات والتأمينات الإجتماعية وتطويره وتحسين أدائه وترقية خدماته ،

(ب) إعداد مشروع الموازنة السنوية والسياسات والخطط وتقارير أداء الصندوق ورفعها للمجلس .

(ج) عرض الحسابات الختامية للصندوق على ديوان المراجعة القومي خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية ،

(د) تقديم الحسابات الختامية للصندوق الى المجلس بعد مراجعتها بواسطة ديوان المراجعة القومي خلال الشهرين التاليين من تاريخ المراجعة .

(هـ) التوقيع على العقود نيابة عن الصندوق ،

(و) تمثيل الصندوق لدى الغير ،

(ز) تحصيل موارد الصندوق المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون ،

(ح) تعيين العاملين اللازمين للقيام بأعمال الصندوق وفق أحكام قانون الخدمة المدنية القومية لسنة ٢٠٠٧ ،

(ط) العمل على توسيع نطاق المعاشات والتأمينات الإجتماعية ونشر ثقافته وترسيخ مفاهيمه بين فئات المجتمع ،

(ي) أي إختصاصات أخرى يوكلها إليه المجلس .



تشريع

المجلس الوطنى

(٢) يجوز للمدير العام أن يفوض أي من سلطاته لمن يراه من العاملين بالصندوق .

الفصل الرابع

الموارد المالية والحسابات والمراجعة للصندوق

الموارد المالية

- ١٨ - (١) تتكون الموارد المالية للصندوق من الآتي :-
- (أ) الاشتراكات الواجب أدائها بموجب أحكام المادة ٤٥ (٢) ،
 - (ب) الاشتراكات التي يؤديها أصحاب المهن الحرة وأصحاب الحرف والعاملين بالخارج حسبما تحدده اللوائح ،
 - (ج) ريع الاستثمار ،
 - (د) الرسوم التي تؤدي للصندوق ،
 - (هـ) حصيلة الرسوم والجزاءات المالية التي تفرض وفقاً للقانون وتنظيمها اللوائح ،
 - (و) القيمة المحسوبة اكتوارياً لحقوق العاملين الذين يخرجون من أي قوانين معاشات أخرى ويخضعون لأحكام هذا القانون ،
 - (ز) أموال أي نظام لفوائد ما بعد الخدمة يعهد بإدارتها للصندوق وفقاً لما تحدده اللوائح ،
 - (ح) الإعانات والتبرعات والهيئات والوصايا والقروض التي يقبلها المجلس .
- (٢) تدفع الوزارة للصندوق القيمة التي يتم تحديدها اكتوارياً لما يأتي :-
- (أ) المعاشات العائلية القائمة ، ومعاشات العاملين المتقاعدين بالمعاش قبل تاريخ ١/٧/١٩٩٤ ،
 - (ب) نصيبها في تكاليف مقدار المعاشات والمكافآت للعاملين عن خدماتهم بالحكومة قبل ١/٧/١٩٩٤ .



تشريع

المجلس الوطني

موازنة الصندوق

- ١٩- (١) تكون للصندوق موازنة مستقلة تعد وفقاً للأسس المحاسبية السليمة على أن يجيزها المجلس وتصبح سارية المفعول بعد اعتمادها بوساطة الوزير المختص .
- (٢) يلتزم الصندوق بالألا تجاوز المصاريف الإدارية ١٠% (عشرة في المائة) من حصيلة الاشتراكات .

حفظ الحسابات والدفاتر والسجلات

- ٢٠- يقوم الصندوق بحفظ حسابات صحيحة ومستوفاة لأعماله وفقاً للأسس المحاسبية السليمة وكذلك حفظ الدفاتر والسجلات المتعلقة بذلك .

إيداع الأموال

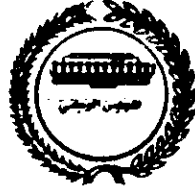
- ٢١- يودع الصندوق حساباته في المصارف في حسابات جارية أو حسابات إيداع على أن يكون التعامل في تلك الحسابات والسحب منها بالكيفية التي يحددها المدير العام وفقاً للسياسات التي يضعها المجلس .

المراجعة

- ٢٢- يقوم ديوان المراجعة القومي أو من يكلفه بمراجعة الحسابات الختامية للصندوق وذلك بعد نهاية كل سنة مالية .

فحص المركز المالي

- ٢٣- (١) يتولى فحص المركز المالي للصندوق خبير اکتواري يحدده المجلس بقرار على أن يحدد القرار مكافأته ، ويجري الفحص الأول بعد مرور ثلاث سنوات علي تنفيذ هذا القانون ، ثم يجري الفحص بعد ذلك مرة على الأقل كل خمس سنوات ، ويجب أن يتناول الفحص في كل مرة تقدير قيمة الالتزامات القائمة على الصندوق .
- (٢) إذا تبين وجود عجز في أموال الصندوق ولم تكف الاحتياطات المختلفة تسويته ، فيجب علي الخبير الاکتواري أن يوضح أسباب هذا العجز والوسائل الكفيلة لتلافيه .



الفصل الخامس

الجهاز

إنشاء الجهاز ومقره والإشراف عليه

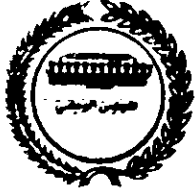
- ٢٤- (١) ينشأ جهاز يسمى ، " الجهاز الاستثماري للضمان الإجتماعي " ، تكون له شخصية اعتبارية وصفة تعاقبية مستديمة وخاتم عام .
- (٢) يكون مقر الجهاز بولاية الخرطوم .

أيلولة الحقوق والممتلكات والديون والإلتزامات

- ٢٥- (١) تؤول للجهاز جميع حقوق وممتلكات وديون والتزامات الجهاز الاستثماري للضمان الإجتماعي المنشأ بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٢) لسنة ٢٠٠٤ .
- (٢) يتم تقدير الحقوق والممتلكات والديون والالتزامات التي تؤول للجهاز بموجب أحكام البند (١) ، وتدرج في دفاتر الجهاز مبالغ مساوية للقيمة الصافية لذلك .

أغراض الجهاز

- ٢٦- تكون للجهاز الأغراض الآتية :-
- (أ) المحافظة على احتياطات التغطية المستقبلية للصندوق وتمييتها وتطويرها ،
- (ب) استثمار أموال الصندوق وفق السياسات العامة التي يجيزها المجلس ،
- (ج) المحافظة على القيمة الحقيقية للأموال المستثمرة بحمايتها من آثار التضخم ،
- (د) تكوين الاحتياطات المستقبلية لأموال المعاشات والتأمينات الإجتماعية ،
- (هـ) إدارة المخاطر الاستثمارية من خلال التنوع في المجالات والأدوات الاستثمارية المختلفة مع مراعاة مبادئ استثمار أموال المعاشات والتأمينات الإجتماعية ،
- (و) توفير السيولة اللازمة لمقابلة التزامات الصندوق عند الحاجة ،
- (ز) المساهمة في تطوير احتياجات الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار في المشروعات ذات الجدوى المالية والربحية بما يحقق عائد اقتصادي واجتماعي .



اختصاصات الجهاز وسلطاته

٢٧- تكون للجهاز الاختصاصات والسلطات الآتية :-

- (أ) تملك الأموال الثابتة والمنقولة عن طريق الشراء والبيع أو خلافه واستثمارها أو تأجيرها أو رهنها وكافة التصرفات الأخرى بما يحقق أغراض الجهاز بموافقة المجلس ،
- (ب) ممارسة الاستثمار داخل السودان أو خارجه وفق الضوابط التي يحددها مجلس المفوضين بموافقة المجلس ،
- (ج) إنشاء الشركات والمساهمة والاكنتاب في شركات المساهمة العامة والخاصة والصناديق الاستثمارية والأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بموافقة المجلس والوزير ،
- (د) فتح حسابات بالعملات المحلية والأجنبية داخل السودان وخارجه لمقابلة نشاط الاستثمار بموافقة المجلس والوزير ،
- (هـ) التعاون مع القطاع العام والخاص لتطوير المشاريع والاستثمارات ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي والقومي ،
- (و) التأمين على الأموال المستثمرة المحلية والأجنبية ،
- (ز) أي مجالات استثمارية أخرى يقرها مجلس المفوضين بموافقة المجلس .

الفصل السادس

مجلس المفوضين

إنشاء مجلس المفوضين وتشكيله ومدته

- ٢٨- (١) ينشأ مجلس يسمى ، " مجلس المفوضين " ، يتولى إدارة الجهاز ويؤدي نيابة عنه الواجبات ويمارس السلطات والاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون .
- (٢) يشكل مجلس المفوضين بقرار من الوزير المختص بناءً على توصية من المجلس من رئيس غير متفرغ وعدد من الأعضاء على الوجه الآتي :-
 - (أ) ممثل اتحاد أصحاب العمل ،



تشريع

المجلس الوطني

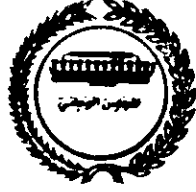
- (ب) ممثل لإتحادي المعاشيين ،
(ج) ممثل اتحاد نقابات عمال السودان ،
(د) ممثل للوزارة ،
(هـ) مدير عام الصندوق ،
(و) المفوض العام عضواً ومقرراً ،
(ز) عدد مناسب من الخبراء .
- (٣) تكون مدة عضوية الأعضاء المنصوص عليهم في البند (٢) ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى .

شروط العضوية

- ٢٩- يشترط في عضو مجلس المفوضين :-
(أ) أن يكون سودانياً ،
(ب) أن يكون محمود السيرة والسمعة ،
(ج) أن يتمتع بالأهلية الكاملة ،
(د) ألا يكون قد أدين في جريمة تمس الشرف أو الأمانة .

الإعفاء من المنصب وخلوه

- ٣٠- (١) يتم إعفاء أي عضو في مجلس المفوضين من منصبه في أي من الحالات الآتية :-
(أ) عدم اللياقة الصحية ،
(ب) تخلفه بغير إذن أو عذر مقبول عن ثلاث اجتماعات متتالية ،
(ج) الإخلال بأي شرط من شروط العضوية المنصوص عليها في المادة ٢٩ ،
(د) طلب الجهة التي يمثلها إعفائه ،
(هـ) إشهار إفلاسه بالنسبة لأصحاب العمل .
- (٢) يخلو منصب أي عضو في مجلس المفوضين في أي من الحالات الآتية :-
(أ) صدور قرار بإعفائه من منصبه بموجب أحكام البند (١) ،



- (ب) قبول استقالته ،
(ج) وفاته .
(٣) يملأ المنصب في حالة خلوه بذات الطريقة المنصوص عليها في المادة ٢٨ (٢) .

مكافآت رئيس مجلس المفوضين وأعضائه

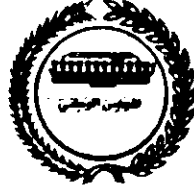
- ٣١- يحدد الوزير المختص بقرار منه مكافآت رئيس مجلس المفوضين وأعضائه .

الإفضاء بالمصلحة

- ٣٢- يجب على رئيس مجلس المفوضين وكل عضو من أعضائه ، تكون له مصلحة شخصية في أي أمر يعرض أمام مجلس المفوضين للنظر فيه أن يفضى بطبيعة تلك المصلحة ، ويجوز له حضور الاجتماعات التي يناقش فيها ذلك الأمر على ألا يكون له الحق في التصويت .

اختصاصات مجلس المفوضين وسلطاته

- ٣٣- (١) تكون لمجلس المفوضين الاختصاصات والسلطات الآتية :-
(أ) وضع السياسة العامة للجهاز ورفعها للمجلس لإجازتها ،
(ب) الإشراف على أداء الجهاز ورقابته وتطويره وتحسين أدائه ،
(ج) اقتراح :-
(أولاً) تنظيم المسائل المالية والإدارية للجهاز لتقديمها للمجلس لإجازتها ،
(ثانياً) الهيكل التنظيمي وشروط خدمة العاملين بالجهاز لتقديمها للمجلس لإجازتها ،
(ثالثاً) مشروع الموازنة التقديرية والخطط وتقارير الأداء والحسابات الختامية للجهاز ورفعها للمجلس لإجازتها النهائية .
(د) التوصية للوزير المختص بتعيين الوظائف القيادية العليا وفق أحكام قانون الخدمة المدنية القومية لسنة ٢٠٠٧ .



تشريع

المجلس الوطني

- (هـ) تعيين العاملين بالجهاز في الوظائف دون القيادية العليا وفقا لأحكام قانون الخدمة المدنية القومية لسنة ٢٠٠٧ ،
- (و) وضع الأسس العامة لاستثمار احتياطات أموال المعاشات والتأمينات الإجتماعية بما يكفل سلامة تنميتها ،
- (ز) اختيار الخبراء المختصين لفحص المركز المالي للجهاز وتحديد تكلفة أتعابهم ،
- (ح) تقديم التقارير عن سير العمل بالجهاز وعن مركزه المالي للمجلس دورياً أو عند الطلب ،
- (ط) إصدار اللوائح الداخلية اللازمة لتنظيم أعماله .
- (ي) تشكيل لجنة أو لجان فرعية من بين أعضائه لدراسة أي مسألة في حدود اختصاصاته .
- (٢) يجوز لمجلس المفوضين تفويض أي من سلطاته للمفوض العام .

تعيين المفوض العام

٣٤- يكون للجهاز مفوض عام يعين بقرار من مجلس الوزراء بناءً على توصية من الوزير المختص ويحدد القرار شروط خدمته .

اختصاصات المفوض العام وسلطاته

- ٣٥- (١) يكون المفوض العام المسؤول التنفيذي الأول للجهاز ، ويكون مسئولاً لدى مجلس المفوضين ودون الإخلال بعموم ما تقدم تكون له الاختصاصات والسلطات الآتية :-
- (أ) وضع الخطط والمعايير ودراسة مؤشرات الأداء لإدارة وتطوير الجهاز وتحسين أدائه ،
- (ب) تقديم الحسابات الختامية للجهاز الى مجلس المفوضين بعد مراجعتها بواسطة ديوان المراجعة القومي ،
- (ج) إعداد مشروع الموازنة السنوية والخطط وتقارير الأداء والميزانيات ورفعها لمجلس المفوضين ،



تشريع

المجلس الوطني

- (د) التوقيع على العقود نيابة عن الجهاز ،
 (هـ) تمثيل الجهاز لدى الغير ،
 (و) إجازة الدراسات الفنية والبحوث والأوراق التي تعدها إدارات الجهاز والتوصيات التي تصدرها ،
 (ز) التوصية لمجلس المفوضين بتعيين العاملين دون الوظائف القيادية العليا اللازمين للقيام بأعمال الجهاز ،
 (ح) أي اختصاصات أخرى يوكلها إليه المجلس .
 (٢) يجوز للمفوض العام أن يفوض أيًا من سلطاته لمن يراه من العاملين بالجهاز .

الفصل السابع

الأحكام المالية للجهاز

إلتزامات الجهاز

- ٣٦- يلتزم الجهاز بعرض أرباح إستثمارات أمواله سنوياً للصندوق وفق الميزانية المراجعة من ديوان المراجعة القومي .

موارد الجهاز المالية

- ٣٧- (١) تتكون موارد الجهاز المالية من الآتي :-
 (أ) ما يؤول إليه بموجب أحكام المادة ٢٥ ،
 (ب) ما يحوله إليه المجلس من احتياطات أموال الصندوق بموجب أحكام المادة ١٥ (١) (ج) ،
 (ج) أرباح وعائدات إستثمارات الجهاز ،
 (د) أي تمويلات أخرى يوافق عليها مجلس المفوضين ،
 (هـ) القروض والمنح والهبات بما لا يتعارض مع أغراض الجهاز ،
 (و) حصيلة الرسوم والجزاءات المالية التي تفرض وفقاً للقانون وتنظمها اللوائح .



تشريع

المجلس الوطني

(٢) يجوز للجهاز بموافقة الوزير المختص والوزير استقطاب التمويل الخارجي لتمويل أنشطته الاستثمارية .

موازنة الجهاز

- ٣٨- (١) تكون للجهاز موازنة مستقلة تعد وفقاً للأسس المحاسبية السليمة يقترحها مجلس المفوضين وتصبح سارية المفعول بعد عرضها للمجلس واعتمادها لإجازتها بوساطة الوزير المختص .
- (٢) يلتزم الجهاز بالصرف وفق بنود الموازنة المعتمدة .

حفظ الحسابات والدفاتر والسجلات

٣٩- يقوم الجهاز بحفظ حسابات صحيحة ومستوفاة لأعماله وفقاً للأسس المحاسبية السليمة وكذلك حفظ الدفاتر والسجلات المتعلقة بذلك .

إيداع الأموال

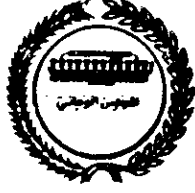
٤٠- يودع الجهاز أمواله في البنوك في حسابات جارية أو حسابات إيداع على أن يكون التعامل في تلك الحسابات والسحب منها بالكيفية التي تحددها اللوائح المالية وفقاً للموجهات التي يحددها مجلس المفوضين .

المراجعة

٤١- يقوم ديوان المراجعة القومي أو من يكلفه بمراجعة الحسابات الختامية للجهاز وذلك في نهاية كل سنة مالية .

فحص المركز المالي

٤٢- يتولى فحص المركز المالي للجهاز خبير مختص على أن يكون الفحص الأول بعد مرور ثلاث سنوات من تطبيق أحكام هذا القانون ، ثم يجرى الفحص بعد ذلك مرة على الأقل كل خمس سنوات .



الفصل الثامن

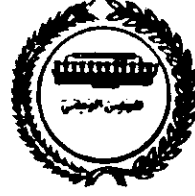
القييد وأسس التسجيل والسجلات

القييد وأسس التسجيل

- ٤٣ - (١) يجب على كل صاحب عمل غير مسجل ، تسرى عليه أحكام هذا القانون ، أن يتقدم بطلب لقييد اسمه لدى الصندوق ، وأن يلتزم بتسجيل العاملين لديه ، الخاضعين لأحكام هذا القانون .
- (٢) يجب على المسجل التجاري إخطار الصندوق بتسجيل أي شركة أو شراكة أو اسم عمل فوراً .
- (٣) تحدد اللوائح أسس التسجيل وإجراءاته والحصول على بطاقات التأمين وشهاداته والبيانات الواجب تضمينها .
- (٤) يمنح الصندوق كل صاحب عمل يقيده اسمه في سجلاته شهادة تثبت ذلك ، وفقاً لما تحدده اللوائح .
- (٥) يجب على صاحب العمل ان يضع الشهادة المنصوص عليها في البند (٤) في مكان بارز بمقر عمله ، كما يجب عليه ان يضع كذلك بيانا بأسماء العمال المؤمن عليهم ، وان يدخل فيه كل تعديل يطرأ عليه .
- (٦) لأغراض هذا القانون ، يجب على كل صاحب عمل أن يطلب من كل العمال الذين يتقدمون للعمل لديه ، تقديم شهادة ميلادهم الاصلية ، أو شهادة تقدير العمر .
- (٧) يجب على أي عامل يعمل لحسابه أو أي من أصحاب المهن الحرة أو أي من أصحاب الحرف أو أي من العاملين بالخارج تقديم طلب لقييد اسمه في الصندوق وفقاً لأحكام البند (١) .

السجلات

- ٤٤ - (١) يعد صاحب العمل في المركز الرئيس لعمله ، أو الفرع ، أو المحل ، أو أي مكان يزاول فيه العمل السجلات الآتية :-



تشريع

المجلس الوطني

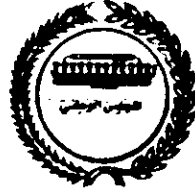
- (أ) سجلاً للعمال يقيد فيه أسماء العمال وفقاً لتواريخ التحاقهم بالخدمة ،
وتواريخ ميلادهم ، بموجب شهادات ميلاد ، أو تقدير العمر ، وأرقام
تأمينهم في الصندوق وتواريخ خروجهم من الخدمة وأسبابه .
- (ب) سجلاً للأجور يقيد فيه اسم المؤمن عليه ورقم تأمينه وأجره
والاشتراكات المستقطعة منه .
- (٢) يعد كل صاحب عمل في المركز أو الفروع السجلات الآتية :-
- (أ) سجلاً للمؤمن عليه يقيد فيه أسماءهم وتواريخ إلتحاقهم بالخدمة
وتواريخ ميلادهم بموجب شهادات ميلاد أو تقدير العمر والمتغيرات
التي تطرأ أثناء الخدمة وتواريخ وسبب انتهاء الخدمة ،
- (ب) سجلاً لأجور المؤمن عليهم والاشتراكات المستقطعة من الأجر .
- (٣) تحدد اللوائح أسس اعداد السجلات ، والبيانات الأساسية التي تنظمها .

الفصل التاسع

الاشتراكات وكيفية تحصيلها

قيمة الاشتراكات

- ٤٥- (١) تربط الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل لصالح المؤمن عليهم على
أساس أجر الاشتراك المستحق لهم .
- (٢) يربط الاشتراك الشهري الواجب أدائه بنسبة ٢٥% من أجر الاشتراك ويلتزم
به صاحب العمل والمؤمن عليه وذلك بنسبة ١٧% على صاحب العمل
و٨% على المؤمن عليه .
- (٣) يجوز تعديل نسبة الاشتراكات، المنصوص عليها في البند (٢) باقتراح من
المجلس على ضوء رأي الخبير الاكثوري بقرار من مجلس الوزراء بناءً
على توصية الوزير المختص .
- (٤) تربط اشتراكات أصحاب المهن الحرة وأصحاب الحرف بنسبة ٢٥%
والعاملين بالخارج بنسبة ٢٣% من شريحة الأجر الذي يختاره المؤمن عليه
والتي تحددها اللوائح .



(٥) لتطبيق أحكام هذا القانون تحسب كسور الشهر شهراً كاملاً.

أداء الاشتراكات

- ٤٦- (١) تعتبر الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل ، والتي تقطع من أجور المؤمن عليهم ، واجبة الأداء في نهاية كل شهر .
- (٢) تؤدي الاشتراكات من تاريخ بداية تعيين المؤمن عليه ، وفي حالة تعيين العامل العرضي أو الموسمي تؤدي الاشتراكات وفقاً لأيام خدمته الفعلية .
- (٣) تؤدي اشتراكات أصحاب المهن الحرة وأصحاب الحرف والعاملين بالخارج حسبما تحدده اللوائح .
- (٤) تؤدي الاشتراكات عن الأيام التي خدمها المؤمن عليه في الشهر الذي تنتهي خدمته فيه ، وفي حالة انتهاء خدمة العامل العرضي أو الموسمي تؤدي الاشتراكات وفقاً لأيام خدمته الفعلية .
- (٥) لا يوقف أداء الاشتراكات ببلوغ مدة الخدمة المؤهلة لأقصى معاش .
- (٦) لأغراض أداء الاشتراكات يعتبر شهر يناير أو أي شهر يليه تتم فيه زيادة للأجور هو شهر الأساس .

اقتطاع إشتراك المؤمن عليه

- ٤٧- يستقطع صاحب العمل من أجر المؤمن عليه مقدار الإشتراك الشهري الذي سدد عنه بشرط أن يتم ذلك من أول أجر مستحق للمؤمن عليه بعد أداء الإشتراك وإلا سقط حق صاحب العمل في الإقتطاع .

الجزاء المالي في حالة التأخر عن السداد

- ٤٨- يدفع صاحب العمل جزاءً مالياً قدره ٤% من الاشتراكات التي لم يسدها نتيجة لعدم التأمين على جميع عماله أو بعضهم أو نتيجة دفعه اشتراكات على أساس أجور غير حقيقية أو عدم أداء الإشتراكات في المواعيد المحددة .



الإعفاء من الجزاء المالي

٤٩- يجوز بقرار من الوزير المختص الإعفاء من الجزاء المالي المنصوص عليه في المادة ٤٨ بالنسبة إلى الجمعيات الخيرية والتعاونية ودور العبادة ، وغيرها من الجهات التي لا تهدف إلى الكسب ، وذلك إذا تبين عجزها المالي ، عن الفترة السابقة على الانتظام في أداء الاشتراكات وكذا في حالات القوة القاهرة ، أو الحوادث المفاجئة التي تحول دون السداد في المواعيد .

التضامن في الوفاء بالالتزامات

المقررة في القانون

٥٠- إذا عهد صاحب العمل بأعماله أو أي جزء منها إلى مقاول فيجب عليه إخطار الصندوق باسم المقاول وعنوانه ، قبل تاريخ البدء في العمل بأسبوع على الأقل ، ويلتزم المقاول بهذا الإخطار بالنسبة إلى المقاول من الباطن متضامنين في الوفاء بالالتزامات المقررة في هذا القانون .

الاشتراكات في فترة الإيقاف

- ٥١- (١) لا تؤدي الاشتراكات عن فترة الإيقاف عن العمل بدون أجر ، ولا تحسب مدة الإيقاف في هذه الحالة في المدة المحسوبة وفقاً لأحكام هذا القانون ، فإذا صرف المؤمن عليه الموقوف أجره كاملاً عن مدة الإيقاف أو أي جزء منه ، فيلتزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات كاملة ، لحساب المؤمن عليه .
- (٢) لا تؤدي الاشتراكات عن فترة الإعارة والإجازة بدون أجر الممنوحة وفقاً للقوانين واللوائح وتحسب في حالة تحمل المؤمن عليه سداد الاشتراكات كاملة حسب الأجر الساري لدرجته عند تقديم الطلب .

الاشتراكات في فترة الانقطاع عن العمل

٥٢- يلتزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات المنصوص عليها في هذا القانون عن فترات انقطاع المؤمن عليه عن العمل ، بسبب إصابة العمل ، أو المرض ، وكذلك عن فترة



انقطاع المؤمن عليها بسبب الحمل أو الوضع أو العدة الشرعية للأرملة إذا كان يؤدي عن تلك الفترات أجوراً كاملة أو أي جزء منها .

حصة المؤمن عليه في الاشتراكات

٥٣- لا يجوز مطالبة المؤمن عليه بحصته في الاشتراكات الا اذا كان يؤدي إليه أجراً كاملاً .

كيفية أداء الاشتراكات

٥٤- تؤدي الاشتراكات المنصوص عليها في هذا القانون بموجب شيكات مصرفية من المصارف "مقبولة الدفع"، وتحدد اللوائح نظام قيد الاشتراكات المتعلقة بها .

طلب بيان بتفاصيل الاشتراكات

٥٥- يجوز للمؤمن عليه أو صاحب العمل أن يطلب من الصندوق بياناً بتفاصيل الاشتراكات المسددة لحسابه وأي مبالغ دفعت عنه وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك بعد أداء الرسوم المقررة وفقاً للوائح .

تحويل الاشتراكات

- ٥٦- (١) إذا خرج المؤمن عليه من نطاق تطبيق أحكام هذا القانون وخضع لأحكام أي قانون آخر للمعاشات تحول القيمة المحسوبة اكتوارياً للاشتراكات للجهة المنفذة لأحكام ذلك القانون .
- (٢) إذا خرج المؤمن عليه من أحكام أي قانون آخر للمعاشات وخضع لأحكام هذا القانون تحول القيمة المحسوبة اكتوارياً للاشتراكات عن مدة خضوعه لأحكام ذلك القانون .

تحصيل الاشتراكات والمبالغ الأخرى

٥٧- تحدد اللوائح أسس تحصيل الاشتراكات وما يستحق للصندوق من المبالغ المذكورة في المادة ١٨ وفقاً لأحكام هذا القانون .



الفصل العاشر

تأمين معاشات إصابات العمل

أموال التأمين

٥٨- تتكون أموال تأمين إصابات العمل مما يأتي :-

- (أ) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل لحساب هذا التأمين بواقع ٢% من اجر اشتراك المؤمن عليه , وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٤٥ (٢) ،
- (ب) ريع استثمار هذه الأموال .

سريان أحكام هذا الفصل

- ٥٩- (١) تسرى أحكام هذا الفصل على المؤمن عليه الذي حدث له عجز مستديم نسبته ١٥% فأكثر نتيجة إصابة عمل أو أدت تلك الإصابة إلى وفاته وينشأ التزام الصندوق بعد ثبوت العجز أو بعد الوفاة .
- (٢) يستثني من أحكام البند (١) السودانيين العاملين بالخارج .

التزام صاحب العمل

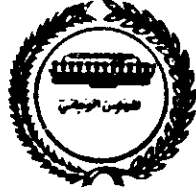
- ٦٠- يستمر التزام صاحب العمل بأحكام قانون التعويض عن إصابات العمل لسنة ١٩٨١ أو أي قانون آخر يحل محله فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون .

معاش العجز الكلي المستديم

- ٦١- إذا نشأ عن الإصابة عجز كلي مستديم فيؤدي الصندوق للمؤمن عليه معاشاً يعادل ٨٣,٣٣% من أجر التسوية وقت ثبوت العجز .

معاش العجز الجزئي

- ٦٢- يؤدي الصندوق للمؤمن عليه إذا حدث له عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ١٥% أو أكثر معاشاً يوازي النسبة المقدرة لذلك العجز من معاش العجز الكلي المستديم المنصوص عليه في المادة ٦١ .



المعاش الشهري الإضافي

- ٦٣- (١) يكون لمن يستحق معاش العجز الكلي المستديم الناشئ عن إصابة عمل الحق في معاش شهري إضافي إذا كانت إصابته تفقده القدرة تماماً على خدمة نفسه وتستوجب حالته تخصيص مرافق يتفرغ لخدمته الشخصية وذلك وفقاً لما توصي به الجهات المنصوص عليها في المادة ٩٥ .
- (٢) يربط المعاش الإضافي المنصوص عليه في البند (١) بواقع نصف المعاش الأصلي المستحق للمؤمن عليه .

تكرار الإصابة

- ٦٤- إذا كان المؤمن عليه قد سبق له أن أصيب بإصابة عمل وكانت نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابات السابقة تبلغ ١٥% أو أكثر من العجز الكلي المستديم فيكون استحقاقه على الوجه الآتي :-
- (أ) إذا لم يكن قد استحق معاشاً عن الإصابات السابقة فيستحق معاشاً شهرياً يربط على أساس نسبة العجز الناتج عن إصاباته جميعها وفق المادة ٥٩ وعلى أساس أجر التسوية ،
- (ب) إذا كان قد استحق معاشاً شهرياً فيستحق معاشاً شهرياً يربط وفقاً لنسبة العجز الناتج عن إصاباته جميعها على أساس أجر التسوية وقت ثبوت العجز الأخير بشرط ألا يقل هذا المعاش عن معاشه عند وقوع العجز السابق .

المعاش في حالة الوفاة الناتجة عن إصابة العمل

- ٦٥- إذا نشأت عن إصابة العمل وفاة المؤمن عليه فيربط المعاش على أساس ٨٣,٣٣% من أجر التسوية وقت وقوع الإصابة .

توزيع المعاش

- ٦٦- إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب معاش العجز فيوزع المعاش على أفراد العائلة وفقاً للجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .



حدود ومسئولية الصندوق

- ٦٧- (١) مع مراعاة أحكام المادة ٦٠ لا يجوز للمصاب أو المستحقين عنه فيما يتعلق بإصابات العمل التمسك بأحكام أي قانون آخر.
- (٢) يتم الالتزام بتنفيذ أحكام هذا الفصل حتى ولو كانت الوفاة أو العجز الناتج عن الإصابة يقتضي مسؤولية شخص آخر بخلاف صاحب العمل.

الفحص الطبي الابتدائي والدوري وبعد إنتهاء الخدمة

- ٦٨- يلتزم صاحب العمل بإجراء الفحص الطبي الابتدائي والدوري وبعد إنتهاء الخدمة على عماله المعرضين لأحد الأمراض المهنية الواردة بالجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون وذلك في أوقات دورية تحدد بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع السلطات الطبية المختصة ويبين في هذا القرار شروط وأوضاع الفحص الابتدائي والدوري، وفي حالة اكتشاف أحد الأمراض المهنية تخطر السلطات الطبية المختصة الصندوق .

تعديل جدول الأمراض المهنية

- ٦٩- يجوز للوزير المختص بعد الاتفاق مع وزير الصحة القومي بناءً على اقتراح المجلس تعديل جدول الأمراض المهنية رقم (٣) الملحق بهذا القانون .

تقدير درجة العجز

- ٧٠- يكون تقدير درجة العجز المستديم على الوجه الآتي:-
- (أ) إذا كان وارداً في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون تقدر درجته بالنسبة المئوية الواردة في ذلك الجدول ،
- (ب) إذا لم يكن وارداً في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون فيقدر العجز بنسبة ما فقده المؤمن عليه من القدرة على العمل نتيجة لإصابة العمل وذلك بواسطة الجهات الطبية المنصوص عليها في المادة ٩٥ .



إعادة فحص المؤمن علىه

- ٧١- (١) يكون للصندوق حق إعادة فحص المؤمن علىه المصاب لتقدير ما يكون قد طرأ على درجة عجزه من تغيير .
- (٢) يجوز للمؤمن علىه المصاب أو صاحب معاش العجز أن يطلب من الصندوق إعادة فحصه .
- (٣) لا يجوز إعادة التقدير لأكثر من مرة واحدة كل ستة أشهر خلال السنة الأولى من تاريخ ثبوت العجز كما لا يجوز ذلك أكثر من مرة واحدة كل سنة خلال السنتين التاليتين ويصبح التقدير نهائياً بعد انقضاء الثلاث سنوات المذكورة.
- (٤) في حالة تعديل درجة العجز يعاد ربط المعاش على أساس التقدير الجديد ويعمل به اعتباراً من اليوم الأول للشهر التالي لتاريخ إعادة التقدير.
- (٥) إذا قلت درجة العجز عن ١٥% فيوقف صرف المعاش نهائياً ويمنح المصاب تعويضاً من دفعة واحدة معادلاً نسبة العجز من قيمة معاش العجز الكلى عن اثنين وأربعين شهراً .

الفصل الحادى عشر

تأمين الشيخوخة والعجز الصحى والوفاة

أموال التأمين

- ٧٢- تتكون أموال تأمين الشيخوخة والعجز الصحى والوفاة من الآتى :-
 - (أ) مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٤٥ :-
 - (أولاً) الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل لحساب هذا التأمين بواقع ١٥% من اجر اشتراك المؤمن علىه ،
 - (ثانياً) الاشتراكات التى يؤديها المؤمن علىه بواقع ٨% من أجر الاشتراك ،
 - (ثالثاً) الاشتراكات التى يؤديها أصحاب المهن الحرة والحرف ،
 - (ب) المبالغ التى يؤديها المؤمن عليهم لضم مدد الخدمة السابقة للمدد المحسوبة فى التأمين وفقاً لأحكام المادة ٨٤ من (ب) إلى (و) شاملة .
 - (ج) ريع استثمار هذه الأموال .



(د) الموارد الأخرى التي تخصص لهذا التأمين .

معاش الشيخوخة

٧٣- يستحق معاش الشيخوخة إذا توفرت الشروط الآتية وهي:-

- (أ) بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين أو سن التقاعد المنصوص عليها في نظام الاستخدام المتفق عليه في عقد العمل بموجب قانون العمل لسنة ١٩٩٧ ،
- (ب) عدم بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين على ألا تقل سنه عن خمسين سنة عند إكمال إجراءات تسوية المعاش ،
- (ج) ألا تقل المدة المسددة عنها الاشتراكات عن عشرين سنة ويدخل في ذلك أي مدد خدمة تتم إضافتها وفقاً لأحكام المادة ٨٥ ،

معاش إنهاء الخدمة من مجلس الوزراء

- ٧٤- (١) يستحق المؤمن عليه في القطاع الحكومي والقطاع العام ، الذي تنتهي خدمته بقرار من مجلس الوزراء معاشاً من تاريخ صدور القرار ، إذا استوفي الشروط المنصوص عليها في المادة ٧٣ (ب) و (ج) .
- (٢) في حالة إلغاء الوظيفة يسوى المعاش استثنائياً للعاملين الذين أكملوا عشرين سنة خدمة بغض النظر عن العمر على أن يوقف عند إعادة التعيين .

الأجر الذي تربط عليه المعاشات والتعويضات

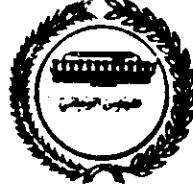
٧٥- تربط المعاشات والتعويضات المنصوص عليها في هذا الفصل على أساس أجر التسوية .

ربط معاش الشيخوخة

٧٦- (١) يربط معاش الشيخوخة على الوجه الآتي :-

$$\frac{1}{12} \times \frac{1}{50} \times \text{عدد شهور الاشتراك} \times \text{أجر التسوية}$$

وذلك بحد أقصى ٨٣,٣٣% و بحد أدنى ٤٠% من أجر التسوية .



تشريع

المجلس الوطني

- (٢) تخفض قيمة المعاش المستحق بموجب أحكام البند (١) إذا توفرت الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة ٧٣ (ب) بنسبة تقدر وفقاً لسن المؤمن عليه عند التقدم بطلب صرف هذا المعاش للصندوق وذلك وفقاً للجدول رقم (٤) الملحق بهذا القانون .

سن المؤمن عليه

- ٧٧- (١) يكون إثبات سن المؤمن عليه بشهادة ميلاد مستخرجة من سجلات المواليد الرسمية وإذا تعذر ذلك يتم تقدير السن بوساطة القومسيون الطبي عند التعيين أو بموجب حكم قضائي أو تاريخ الميلاد المدون بسجل الخدمة عند بداية التعيين وكل نزاع ينشأ بين الصندوق والمؤمن عليه حول إثبات السن يعرض على لجنة طبية من القومسيون الطبي .
- (٢) في حالة وفاة المؤمن عليه وعدم وجود ما يثبت سنه يجوز الأخذ بالأدلة الظرفية التي تمكن من تحديد ذلك .

تخفيض سن استحقاق المعاش

- ٧٨- (١) يجوز للوزير المختص بناءً على توصية المجلس بعد أخذ رأي الخبير الاكتواري أن يصدر قراراً بتحديد سن أقل من السن الواردة في المادة ٧٣ لاستحقاق المعاش وذلك بالنسبة لفئات المؤمن عليهم الذين يزاولون أعمالاً شاقة أو الذين يمارسون مهناً تستوجب تقاعداً مبكراً .
- (٢) تستثنى الفئات المذكورة في البند (١) من تطبيق الجدول رقم (٤) الملحق بهذا القانون .

معاش العجز الصحي الكلي المستديم

- ٧٩- (١) يستحق معاش العجز الصحي الكلي المستديم في حالة :-
- (أ) انتهاء خدمة المؤمن عليه لثبوت عجزه الصحي الكلي المستديم ،
- (ب) ثبوت العجز الصحي الكلي المستديم خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه بشرط عدم تجاوزه سن الخامسة والستين أو سن التقاعد المنصوص عليها في نظام الاستخدام المتفق عليه في



عقد العمل وعدم صرفه تعويض الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة ٨٠ .

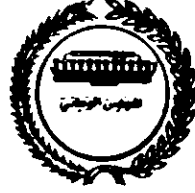
- (٢) يربط المعاش الوارد في البند (١) بواقع ٥٠% من أجر التسوية كحد أدنى أو على أساس معاش الشيخوخة المستحق محسوبا على أساس مدة الاشتراك أيهما أكبر وذلك بحد أقصى ٨٣,٣٣% من أجر التسوية .
- (٣) لا يجوز التأمين على المؤمن عليه مرة أخرى لمن ربط له معاش العجز الصحي الكلي المستديم .

تعويض الدفعة الواحدة

- ٨٠- يؤدي تعويض من دفعة واحدة إذا لم تتوفر شروط استحقاق المعاش في حالة :-
- (أ) بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين أو سن التقاعد المنصوص عليها في نظام الاستخدام المتفق عليه في عقد العمل وفي حالة التعيين في منصب دستوري ومغادرة المؤمن عليه الأجنبي مغادرة نهائية للبلاد ،
- (ب) فصل المؤمن عليه أو استقالته من الخدمة بشرط ألا تقل مدة الاشتراك عن ثلاث سنوات ولمرتين فقط وتحفظ اشتراكاته لحين استيفاء شروط المنفعة إذا زاد عدد المرات عن اثنتين ،
- (ج) في حالة أن تكون مدة الاشتراك أقل من ثلاث سنوات لا يحق له المطالبة إلا بعد مضي الثلاث سنوات من تاريخ الاشتراك ولمرتين فقط .

مقدار التعويض

- ٨١- (١) (أ) يحدد التعويض المشار إليه في المادة ٨٠ (أ) على أساس كامل الاشتراكات المسددة لصالح المؤمن عليه محسوبة بالقيمة الاكتوارية ،
- (ب) يحدد التعويض المشار إليه في المادة ٨٠ (ب) على أساس كامل الاشتراك للمؤمن عليهم في القطاع الخاص .
- (٢) بالنسبة للمؤمن عليهم في القطاع الحكومي والقطاع العام عند انتهاء خدمتهم بسبب بلوغ السن ، إلغاء الوظيفة ، الفصل بقرار مجلس الوزراء والتعيين في منصب دستوري دون إكمال المدة المؤهلة لاستحقاق معاش يمنح :-



- (أ) تعويض دفعة واحدة تعادل أجر تسوية :-
 (أولاً) شهرين عن كل سنة من الثلاث سنوات الأولى ،
 (ثانياً) أربعة أشهر عن كل سنة تزيد عن الثلاث سنوات الأولى .
- (٣) عند انتهاء خدمة المؤمن عليه بالقطاع الحكومي والقطاع العام الذي تنتهي خدمته بالاستقالة أو الفصل بمجلس محاسبة أو ترك الخدمة أو الغياب يمنح تعويض دفعة واحدة يعادل أجر تسوية :-
 (أ) شهر ونصف عن كل سنة من السبع سنوات الأولى ،
 (ب) شهرين عن كل سنة تزيد عن السبع سنوات الي خمسة عشرة سنة خدمة وأجر ثلاث أشهر عن كل سنة تزيد عن الخمس عشرة سنة وتقل عن عشرين سنة خدمة .

المعاش في حالة الوفاة

- ٨٢- (١) يستحق معاش الوفاة في حالة :-
 (أ) انتهاء خدمة المؤمن عليه بالوفاة ،
 (ب) وفاة المؤمن عليه خلال سنه من تاريخ انتهاء خدمته بشرط عدم تجاوزه سن الخامسة والستين أو سن التقاعد المنصوص عليها في نظام الاستخدام المتفق عليه في عقد العمل وعدم صرفه تعويض الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة ٨٠ ،
 (ج) وفاة المؤمن عليه بعد أكثر من سنه من تاريخ انتهاء خدمته بشرط أن يكون مستوفياً لمدة اشتراك عشرين سنة على الأقل خدمة وعدم صرفه تعويض الدفعة الواحدة ،
 (د) يعامل المفقود معاملة المتوفي ويربط له معاش المفقود من تاريخ ثبوت وفاته حقيقة أو حكماً .
- (٢) يربط المعاش الوارد في البند (١) بواقع ٥٠% من أجر التسوية كحد أدنى أو يربط على أساس معاش الشيخوخة المستحق محسوباً على أساس الاشتراك أيهما أكبر وذلك بحد أقصى ٨٣,٣٣% من أجر التسوية .

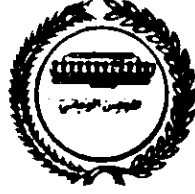


إعانة المعاش في حالة الوفاة

- ٨٣- (١) في حالة وفاة المؤمن عليه ومع مراعاة أحكام المواد ٦٣ و ٨٢ تمنح عائلة المؤمن عليه المتوفي إعانة وفاة مقدارها أربعة أشهر مرة واحدة بأجر التسوية .
- (٢) في حالة وفاة صاحب المعاش تمنح أفراد العائلة إعانة مقدارها معاش شهرين دفعة واحدة .

مدد الخدمة المحسوبة في المعاش

- ٨٤- تدخل في الخدمة المحسوبة في المعاش المدد الآتية وذلك بالنسبة للقطاع الحكومي والقطاعين العام والخاص :-
- (أ) مدة الخدمة التي دفعت عنها الاشتراكات لصالح المؤمن عليه وفقاً لأحكام من المادة ٤٥ (١) و (٢) ،
- (ب) مدد الخدمة التي يرغب في احتساب كل أو جزء منها والتي أداها تحت أي من القوانين أو نظم أو لوائح معاشات الحكومة الأخرى كخدمة وفقاً لأحكام هذا القانون بشرط أن يسدد الاشتراكات المنصوص عليها في المادة ٤٥ بأجر الاشتراك عند تاريخ السداد ،
- (ج) مدة خدمة المؤمن عليه أثناء الإعارة أو الانتداب بشرط أن يدفع عنها كامل الاشتراكات بأجر الاشتراك عند تاريخ السداد ،
- (د) مدة خدمة المؤمن عليه والتي استحق عنها معاشاً عند إعادة التعيين ، يوقف المعاش ، ويسوى معاش الخدمة اللاحقة بشرط ألا تقل مدتها عن خمس سنوات ويضاف لمعاش الخدمة السابقة. وفي حالة ما تقل المدة اللاحقة عن خمس سنوات يمنح عنها تعويض دفعة واحدة مع استمرار المعاش السابق من تاريخ انتهاء خدمته اللاحقة .
- (هـ) ضم مدة خدمة المؤمن عليه السابقة التي صرف عنها التعويض أو المكافأة المعاشية بشرط رد التعويض أو المكافأة المعاشية محسوبة بأجر الاشتراك عند السداد .
- (و) مدد الخدمة المحول عنها القيمة الاكتوارية من أي قوانين معاشات أخرى.

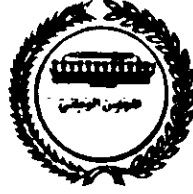


المدد الإضافية المحسوبة في المعاش

- ٨٥- (١) تضاف للمؤمن عليه الذي أكمل خمس وعشرين سنة خدمة ثلث سنة عن كل سنة تزيد عن الخمس وعشرين سنة خدمة على أن يدفع المؤمن عليه عنها الاشتراك ويدفع القطاع الحكومي والقطاع العام بحصته في الاشتراك وفقاً لأجر الاشتراك عند السداد .
- (٢) تضاف مدد الإجازات بدون أجر أو بجزء من الأجر كمدة إضافية بشرط أن تمنح هذه الإجازات وفقاً للقوانين واللوائح التي تحكم شروط الخدمة على أن يدفع المؤمن عليه كامل الاشتراك حسب الأجر الساري بدرجته عند تقديم الطلب .
- (٣) تضاف المدة التي تكمل مدة الخدمة المؤهلة لمعاش كمدة إضافية على ألا تزيد المدة المضافة عن ثلاث سنوات للذين بلغوا سن الخامسة والستين وستين للذين بلغوا سن الخمسين ويدفع عنها المؤمن عليه كامل الاشتراك وفقاً لأجر الاشتراك الأخير بشرط عدم تجاوز سن الخامسة والستين أو الخمسين أو سن التقاعد المتفق عليه بحسب الحال .

مكافآت نهاية الخدمة

- ٨٦- (١) يكون المؤمن عليه في الخدمة مستحقاً بالإضافة لأي استحقاقات أخرى مكافأة نهاية خدمة مقدارها أجر شهرين تدفعها الحكومة مرة واحدة للمؤمن عليه في القطاع الحكومي والقطاع العام عند نهاية خدمته ما لم يكن إنهاء الخدمة بسبب الاستقالة أو الفصل لارتكاب جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الفصل بسبب الغياب .
- (٢) المؤمن عليه الذي يستحق الحد الأقصى للمعاش بموجب أحكام المادة ٧٦ يستحق مكافأة مقدارها أجر تسوية شهرين عن كل سنة تزيد عن الخدمة المؤهلة للحد الأقصى للمعاش وتدفع عند انتهاء خدمته .
- (٣) يلتزم القطاع الحكومي والقطاعين العام والخاص بأداء المكافأة عن المدة السابقة لخضوع المؤمن عليه للقوانين الملغاة المشار إليها في المادة ٢(١)



تشريع

المجلس الوطني

وفق أحكام قانون العمل الساري ، ويجوز للمؤمن عليه توريد المكافأة للصندوق نظير ضم هذه الخدمة وفق اللوائح .

(٤) تعادل المعاشات والتعويضات المقررة ، وفقاً لأحكام هذا الفصل التزام

صاحب العمل بمكافأة نهاية الخدمة المحسوبة وفقاً لأحكام قانون العمل الساري وذلك خلال فترة خضوع المؤمن عليه لهذا القانون .

(٥) يلتزم صاحب العمل بأداء الفرق بين المكافأة المحسوبة وفقاً لقانون العمل

الساري وبين أي مكافأة أكبر يستحقها المؤمن عليه وتقررها القوانين أو اللوائح أو عقود العمل الجماعية أو المشتركة أو غيرها . ويؤديها صاحب العمل مباشرة ، على أساس الأجر عند انتهاء الخدمة .

الإقتراض من المعاش

٨٧- (١) يجوز لصاحب معاش الشيخوخة أو معاش إنتهاء الخدمة بقرار من مجلس

الوزراء أو الوالي أو الذي ألغيت وظيفته والذي لا يتجاوز سنه الخامسة والستين التقدم بطلب لمنحة قرضاً من حقوقه في المعاش على أن يدفع له دفعة واحدة وفقاً للأسس المبينة في اللائحة التي تصدر وفقاً لأحكام هذا القانون بناءً على موافقة المدير العام .

(٢) يكون الاقتراض بحد أقصى ثلث المعاش المستحق ويعود مبلغ المعاش

المقترض للمؤمن عليه بعد إنتهاء سداد القرض وفي حالة وفاة صاحب المعاش قبل انقضاء هذه المدة يستمر الاستقطاع بالكامل من معاش المستحقين .

(٣) تحدد اللائحة شروط الاقتراض وأسسه وقواعده وإجراءاته .



الفصل الثاني عشر

استحقاق المعاش

المستحقون وشروط استحقاقهم

٨٨- إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش فيكون للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاش وفقاً للأحكام الواردة في هذا الفصل ويوزع المعاش وفقاً للجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

المستحقون للمعاش

٨٩- يكون الاستحقاق في المعاش لكل من الأشخاص الآتي بيانهم وهم :-

- (أ) أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش وكذلك الأرملة ،
- (ب) الولد الذي لم يجاوز سن الثامنة عشر والبنات غير المتزوجة ولم تلتحق بأي عمل وليس لها مصدر آخر للدخل سوى المعاش ،
- (ج) الولد الذي جاوز سن الثامنة عشر وكان وقت وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش مصاب بعجز كامل يمنعه من الكسب وتثبت حالة العجز وفقاً لأحكام المادة ٧٠ أو كان وقت وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش طالباً يتلقى تعليماً شاغلاً لكل وقته في أي جامعة أو معهد عالي معترف به وكانت سنه لا تجاوز السادسة والعشرين ،
- (د) الوالدين ،
- (هـ) الأخ الذي لم يجاوز سن الثامنة عشر وقت وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش الذي كان يعوله نتيجة لعجزه عن الكسب ، وإذا تجاوز الثامنة عشر من العمر أن يكون عاجزاً عاجزاً يمنعه من الكسب أو يكون طالباً يتلقى تعليماً شاغلاً لكل وقته في أي جامعة أو معهد عالي معترف به وكانت سنه لا تجاوز السادسة والعشرين ،
- (و) الأخت بشرط ثبوت إعالة المؤمن عليه أو صاحب المعاش لها وغير ملتحقة بأي عمل أو غير متزوجة في تاريخ وفاة العائل .



قطع المعاش

- ٩٠- يقطع المعاش المستحق في أي من الحالات الآتية :-
- (أ) وفاة أي من المستحقين للمعاش ،
 - (ب) زواج الأرملة أو البنات أو الأخوات ،
 - (ج) بلوغ الأولاد سن الثامنة عشر على أن يستمر صرف المعاش الى هؤلاء المستحقين إذا توفرت الشروط الواردة في المادة ٨٩ (ج) ،
 - (د) انتهاء الدراسة بالنسبة للأولاد أو الأخوة أو بلوغهم السن المشار إليها في المادة ٨٩ (ج) ويستمر صرف ذلك المعاش إذا كانوا مصابين بعجز كلي يمنعهم الكسب وذلك الى أن يزول العجز ،
 - (هـ) التحاق الأولاد أو البنات أو الأخوة أو الأخوات بأي عمل .

إعادة المعاش

- ٩١- يعاد المعاش المستحق في أي من الحالات الآتية :-
- (أ) طلاق البنت ، أو ترملها ، بشرط ألا يكون لها مصدر دخل سوى المعاش ،
 - (ب) طلاق الأرملة ، أو ترملها ، بشرط أن يكون لها أطفال من زوجها الأول المتوفي أو بلغت سن الخامسة والستين بشرط ألا يكون لها مصدر دخل سوى المعاش ،
 - (ج) استحقاق الأرملة معاشاً آخر وفقاً لأحكام هذا القانون عن وفاة زوجها الأخير أو استحقاق البنت لمعاش آخر وفقاً لأحكام هذا القانون عن وفاة زوجها فيؤدى لكل منهما المعاش الأكبر ،
 - (د) توفر شروط الإعالة للولد مرة أخرى ، وترمل الوالدة أو طلاقها مرة أخرى ، بشرط أن لا يكون لهم مصدر دخل سوى المعاش .
 - (هـ) طلاق الأخت المعالة أو ترملها بشرط ألا يكون لها مصدر دخل سوى المعاش .



الفصل الثالث عشر

الأحكام العامة

سلطة الوزير المختص في إضافة عناصر جديدة للأجر

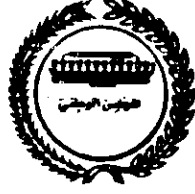
٩٢- يجوز للوزير المختص بتوصية من المجلس بالتنسيق مع الوزارة ، أن يصدر أمراً ينشر في الجريدة الرسمية بإضافة عناصر جديدة لأجر الاشتراك سواء كانت عينية أو نقدية .

تحسين المعاش

- ٩٣- (١) يجوز للمجلس بموافقة الوزير المختص :-
- (أ) القيام من وقت لآخر بأجراء المعالجات اللازمة لحماية القيمة الحقيقية للمعاشات من آثار التضخم وغلاء المعيشة بقدر ما تسمح به موارد الصندوق ،
- (ب) تقليل فروق المعاشات بين الدرجات الوظيفية الواحدة في الخدمة العامة التي تقاعد أصحابها في تواريخ متعاقبة علي نحو متدرج كلما سمحت موارد الصندوق بذلك .
- (٢) يجوز لمجلس الوزراء بناءً على توصية الوزارة إجراء تحسينات في المعاشات المنصوص عليها في هذا القانون في إطار معالجات الأجور وتلتزم الوزارة بتحمل تكاليف هذه التحسينات وتدفعها بصفة مستمرة .

إنشاء نظم خاصة بالمعاشات

٩٤- يجوز لصاحب العمل أن ينشئ نظاماً للمعاش أو الادخار أو التأمين يتضمن مزايا إضافية أو تكميلية لم ينص عليها في هذا القانون كما يجوز إبرام عقود عمل جماعية أو مشتركة بين صاحب العمل والمؤمن عليهم تتضمن مزايا تكميلية أو إضافية للمعاش أو الادخار أو التأمين .



تقدير نسب العجز

- ٩٥- (١) يتولى القومسيون الطبي تقدير نسب العجز الناتج عن إصابات العمل للمصاب وكذلك إثبات حالات العجز المنصوص عليها في هذا القانون على أن يضم إليه طبيب يعينه الصندوق .
- (٢) في حالة النزاع في تقدير نسب العجز وفقاً لأحكام البند (١) يقدم طلب للقومسيون الطبي بوساطة الصندوق أو العامل أو المؤمن عليه لإحالة إلى لجنة أخرى للقومسيون الطبي، يضم إليها طبيب يعينه الصندوق وطبيب آخر يختاره العامل أو المؤمن عليه ويكون قرار اللجنة نهائياً .

التاريخ الذي يستحق فيه المعاش

- ٩٦- يستحق المعاش عن كامل الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة ويصرف شهرياً في نهاية الشهر الذي استحق خلاله .

استحقاق المعاش عن كامل الشهر

- ٩٧- في حالة إيقاف المعاش أو قطعه يؤدي المعاش المستحق عن الشهر الذي وقع فيه سبب الإيقاف أو القطع على أساس شهر كامل .

الجمع بين أكثر من معاش

- ٩٨- يجوز الجمع بين أكثر من معاش في أي من الحالات الآتية :-
- (أ) استحقاق المؤمن عليه معاش عجز إصابة العمل ثم استحقاق معاش شيخوخة أو عجز كلي مستديم على ألا يجاوز مجموعها في هذه الحالة الأجر المسدد عنه الاشتراك ،
- (ب) وفاة صاحب معاش العجز الجزئي ويعاد ربط المعاش المستحق عنه في هذه الحالة بما يعادل معاش العجز الجزئي الذي كان يستحقه المؤمن عليه قبل وفاته ومعاش الوفاة على ألا يجاوز مجموعهما الأجر المسدد عنه الاشتراك ،
- (ج) المؤمن عليها بالنسبة إلى المعاش الذي يستحق لها وفقاً لأحكام هذا القانون والمعاش الذي يستحق لها عن زوجها ،



- (د) المؤمن عليه بالنسبة الى معاشه والمعاش المستحق له عن زوجته ،
(هـ) الأولاد والبنات بالنسبة الى المعاشين المستحقين لهم عن والديهم الخاضعين
لأحكام هذا القانون ،
(و) الوالدان أو أي منهما بالنسبة الى معاشه الذي يستحق له وفقاً لأحكام هذا
القانون والمعاش الذي يستحق له عن ابنه أو بنته .

جواز الجمع بين معاشين

- ٩٩- يجوز الجمع بين المعاش المستحق من الصندوق بموجب أحكام هذا القانون والمعاش
المستحق بموجب أحكام أي قانون آخر للمعاشات .

الجمع بين المعاش والأجر

- ١٠٠- (١) مع مراعاة أحكام المادة ٩٩ يجوز للمؤمن عليه الذي بلغ سن الخامسة
والستين وكذلك صاحب معاش العجز عن إصابة العمل أن يجمع بين
المعاش والأجر .
(٢) يجوز للمؤمن عليه أن يجمع بين أجره ومعاشه من زوجته أو زوجها ولا
يجوز للأولاد والبنات الجمع بين الأجر والمعاش .

معاش المحكوم عليه بالسجن

- ١٠١- لا يجوز حرمان صاحب المعاش من معاشه بسبب الحكم عليه بالسجن ويؤدى
المعاش لمن يحدده صاحب المعاش بتوكيل رسمي .

المعاشات الاستثنائية

- ١٠٢- على الرغم من أحكام هذا القانون يجوز لمجلس الوزراء منح معاشات استثنائية في
الأحوال التي يراها وبالبنات التي يحددها وبالشروط التي يضعها على أن تدفع
الوزارة للصندوق أي معاش يقرر بناء على ذلك بصفة مستمرة .



الالتزام بأداء المعاش خلال أربعة أسابيع

- ١٠٣- (١) يجب على الصندوق أن يتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو المستحقين عنه طلب صرف المعاش بشرط أن يدفع صاحب العمل الاشتراك المحدد واستكمال المستندات اللازمة لتسوية المستحقات وتحدد اللوائح إجراءات صرف المعاشات و التعويضات و مستندات صرفها.
- (٢) يجوز للصندوق أن يصرف سلفة بمبلغ مقطوع لمن تؤكد القرائن الظرفية أنه من المستحقين على أن تتم تسوية السلفة بعد ربط المعاش أو التعويض وفقاً للوائح .

المنازعة في المعاش أو التعويض

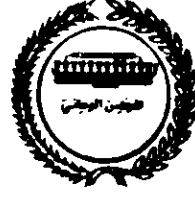
- ١٠٤- لا يجوز لكل من الصندوق وصاحب المعاش أو المستحقين عنه المنازعة في قيمة المعاش أو التعويض بعد مضي خمس سنوات من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف التعويض الا في حالة إعادة تسوية المعاش أو التعويض .

حق الطعن في قرار الصندوق

- ١٠٥- يكون لصاحب المعاش الحق في :
- (أ) الطعن في قرار الصندوق بعدم استحقاق المعاش أو التعويض أو وقفه أو سقوطه أو مقداره ، أمام لجنة يشكلها المجلس ،
- (ب) تصدر اللجنة قرارها خلال فترة لا تتجاوز الشهر ويكون قرارها ملزماً ولا يطعن فيه إلا أمام القضاء .

الحجز أو التنازل عن المعاش

- ١٠٦- لا يجوز الحجز على مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين أو التنازل عنها إلا لدين ثابت للحكومة أو النفقة الشرعية بما لا يجاوز الربع أو سداداً للالتزامات المالية المستحقة للصندوق .



حق الامتياز

١٠٧- يكون للمبالغ المستحقة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقولات أو عقارات وتستوفي مباشرة بعد المصروفات القضائية .

الحقوق المكتسبة

١٠٨- لا تخل أحكام هذا القانون بما يكون للمؤمن عليه من حقوق مكتسبة، بمقتضى أحكام القوانين واللوائح أو أنظمة التأمين أو الادخار الخاصة أو عقود العمل الجماعية أو المشتركة أو غيرها ، ويلتزم أصحاب الأعمال المرتبطون بتلك الأنظمة بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار إليه في المادة ٨٦(٣) وعلى أساس كامل مدة الخدمة .

لجنة البت في الخلافات

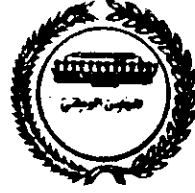
١٠٩- تشكل لجنة بأمر من الوزير المختص للبت في أي خلافات في تطبيق أحكام المادة ١٠٨ على أن تضم ممثلين لإتحاد عام أصحاب العمل وإتحاد نقابات عمال السودان والصندوق ويكون قرارها ملزم للطرفين ولا يجوز الطعن فيه إلا أمام القضاء .

ديون الصندوق لدى الغير

١١٠- يستوفي الصندوق ديونه لدى الغير بواسطة القضاء .

التضامن في الوفاء بحق الصندوق

١١١- (١) لا يمنع من الوفاء بجميع مستحقات الصندوق حل المنشأة أو تصفيتها أو إغلاقها أو إفلاسها أو دمجها في غيرها أو انتقالها بالإرث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو التنازل أو غير ذلك من التصرفات القانونية التي يترتب عليها تغيير صاحب العمل ويكون الخلف مسؤولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين وعلى افراد من تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة عليهم على أن تكون مسؤولية الخلف التضامنية في حالة أيلولة المنشأة بالإرث في حدود ما آل إليه من التركة .



(٢) يجب على :-

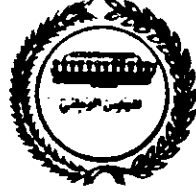
- (أ) ديوان الضرائب والمسجل التجارى العام وبنك السودان المركزى وإدارة الجوازات والهجرة والجنسية أو أي سلطة عامة أخرى ذات اختصاص مطالبة صاحب العمل عند تصفية أعماله أو مغادرته للبلاد نهائياً إبراز شهادة خلو طرف من الصندوق ،
- (ب) إدارة الجوازات والهجرة والجنسية أو أي سلطة عامة أخرى ذات اختصاص مطالبة المؤمن عليه المعار إبراز شهادة خلو طرف من الصندوق ،
- (ج) المسجل التجارى العام إخطار الصندوق في حالة أي تصرفات قانونية يقوم بها صاحب العمل تؤدي الى تغيير في الشخصية الاعتبارية أو تعديلها بضم عناصرها أو فضاها .

صرف المعاشات أو التعويضات في الخارج

- ١١٢- (١) لا يجوز صرف المعاش أو التعويض في الخارج لأي شخص يقيم في جمهورية السودان إلا في الحالات التي تحددها اللوائح .
- (٢) لا يجوز تحويل المعاش المستحق وفقاً لأحكام هذا القانون في الخارج للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم الأجانب الذين يعودون نهائياً الى بلادهم إلا إذا كانت هناك اتفاقية للمعاملة بالمثل بين الدول المعنية وجمهورية السودان .
- (٣) في حالة عدم وجود اتفاقية على الوجه المنصوص عليه في البند (٢) يتم صرف المعاش للأجنبي داخل جمهورية السودان بعملته الرسمية .

سلطات مفتشي الصندوق

- ١١٣- (١) يكون لمفتشي الصندوق سلطة تحرير المحاضر عن المخالفات التي تقع مخالفه لأحكام هذا القانون أو اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لهم .
- (٢) يكون للمفتشين الذين يحددهم الصندوق بقرار من المدير العام الحق في الإطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمحركات والمستندات وكذلك



تشريع

المجلس الوطني

طلب البيانات اللازمة من أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم والتحري عن صحة البيانات.

(٣) يلتزم أصحاب الأعمال بتسهيل مهمة المفتشين المذكورين في البند (١) وأن يقدموا لهم معلومات حقيقية وصحيحة.

(٤) يرفع المفتشون تقارير عن الأفعال التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة بموجبهم وذلك لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة .

أداء المفتشين للقسم

١١٤- يؤدي المفتشون المشار إليهم في المادة ١١٣ (١) ورؤساؤهم اليمين أمام المدير العام عند توليهم مهامهم بأن يقوموا بمهامهم بأمانة وإخلاص وألا يفشوا سراً من أسرار المهنة أو أي اختراع صناعي اطلعوا عليه بحكم وظيفتهم .

الإخطار بالعمل أو الزواج أو الوفاة وزوال العجز

١١٥- (١) يلتزم صاحب المعاش وصاحب العمل بإخطار الصندوق عند إعادة تعيين صاحب المعاش وذلك بموجب صورته من خطاب إعادة التعيين.

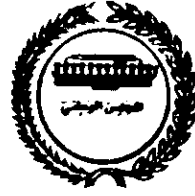
(٢) تلتزم المستحقات اللائي يلتحقن بأي عمل بإخطار الصندوق فور الالتحاق بعمل .

(٣) تلتزم المستحقات اللائي يتزوجن بإخطار الصندوق بتاريخ زواجهن فوراً .

(٤) يلتزم المختصون بتوثيق عقود الزواج بإخطار الصندوق بحالات الزواج

التي تتم بين مستحقات المعاش بموجب أحكام هذا القانون ويجب على الجهات التي تتولى إصدار شهادات الوفاة إخطار الصندوق عن حالات الوفاة التي تقع بين من حصلون على معاشات منه على أن يتم الإخطار في الحاليتين فوراً ويصدر قرار من المدير العام يحدد البيانات الأساسية التي يتضمنها الإخطار.

(٥) يلتزم المستحقون للمعاش بسبب العجز بإخطار الصندوق فور زوال العجز .



الفصل الرابع عشر

أحكام ختامية

الإعفاء من الضرائب والرسوم

١١٦- تعفي :-

- (أ) أموال الصندوق الثابتة والمنقولة من جميع الضرائب والعوائد والرسوم بما في ذلك الأراضي والمحليات وما في حكمها التي تفرضها أي سلطة عامة في حكومة السودان ،
- (ب) المعاشات والمكافآت والمنح والتعويضات والاقتراض من المعاش والمساعدات الاجتماعية والدراسات والخدمات الصحية من الرسوم والضرائب أيا كان نوعها .

الإعفاء من الرسوم القضائية

١١٧- تعفي من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوي التي يرفعها الصندوق بموجب أحكام هذا القانون .

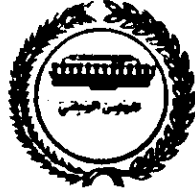
تقديم البيانات الكاذبة وإفشاء الأسرار

١١٨- يعد مخالفاً لأحكام القانون الجنائي لسنة ١٩٩١ :-

- (أ) أي شخص يقدم بيانات كاذبة بقصد الحصول من الصندوق لنفسه أو لغيره على معاش أو تعويض بغير وجه حق .
- (ب) كل عامل يفشي سراً من أسرار وظيفته أو غيرها من أساليب العمل التي يكون قد أطلع عليها بحكم عمله .

العقوبات

١١٩- دون المساس بأحكام القانون الجنائي لسنة ١٩٩١ يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه بالسجن أو بالغرامة التي تحددها المحكمة .



تشريع

المجلس الوطني

سلطة إصدار اللوائح

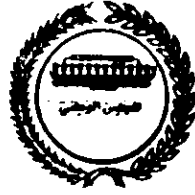
١٢٠- يصدر الوزير المختص بتوصية من المجلس أو مجلس المفوضين اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

شهادة

بهذا أشهد بأن المجلس الوطني قد أجاز " قانون المعاشات والتأمينات الإجتماعية " لسنة ٢٠١٦ في جلسته رقم (٢٥) من دورة الإنعقاد الثالث بتاريخ ١٠ رمضان ١٤٣٧هـ الموافق ١٥ يونيو ٢٠١٦ ، كما قررت اللجنة الدائمة المشتركة للمجلسين في إجتماعها رقم (٩) بتاريخ ١٨ رمضان ١٤٣٧هـ الموافق ٢٣ يونيو ٢٠١٦م أن هذا القانون لا يؤثر على مصالح الولايات .

إبراهيم أحمد عمر
رئيس المجلس الوطني
رئيس اللجنة الدائمة المشتركة للمجلسين

أوافق:
المشير أمير حسن أحمد البشير
رئيس الجمهورية
التاريخ: ٩/١- /١٤٣٧هـ
الموافق: ٣/٨/٢٠١٦م



تشريع

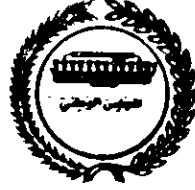
المجلس الوطني

الجدول رقم (١)

توزيع المعاش على المستحقين

الأنصبة المستحقة في المعاش %					بيان	
رقم الحالة	المستحق في المعاش	أرملة أو أرمل	الأبناء والبنات	الوالدين	الأخوة والأخوات	%
١	أرملة أو أرمل	%١٠٠	-	-	-	%١٠٠
٢	أرملة أو أرمل وأبناء وبنات	%٥٠	%٥٠	-	-	%١٠٠
٣	أرملة أو أرمل والوالدين	%٥٠	-	%٥٠	-	%١٠٠
٤	أرملة أو أرمل وأبناء وبنات والوالدين	%٣٠	%٤٠	%٣٠	-	%١٠٠
٥	أبناء وبنات	-	%١٠٠	-	-	%١٠٠
٦	أبناء وبنات والوالدين	-	%٧٠	%٣٠	-	%١٠٠
٧	والدين	-	-	%١٠٠	-	%١٠٠
٨	أخوة وأخوات	-	-	-	%٧٥	%٧٥
٩	أخوة وأخوات وأرملة أو أرمل	%٧٥	-	-	%٢٥	%١٠٠
١٠	أخوة وأخوات والوالدين	-	-	%٧٥	%٢٥	%١٠٠
١١	الأبناء والبنات والأخوة والأخوات	-	%٧٥	-	%٢٥	%١٠٠

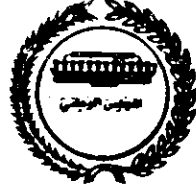
ملحوظة: في حالة تعدد الأرملة أو الأبناء أو البنات أو الأخوة والأخوات أو وجود الوالدين توزع النسبة بالتساوي بينهم .



الجدول رقم (٢)

تقدير درجات العجز في حالات فقد العضوي

درجات ذلك العجز	العجز المتخلف عن الإصابة	مسلسل
%١٠٠	فقد البصر كلياً	-١
%١٠٠	فقد الذراعين	-٢
%١٠٠	فقد الساقين	-٣
%١٠٠	فقد ذراع واحدة وساق واحدة	-٤
%١٠٠	جنون مطبق	-٥
%٨٠	فقد الذراع الأيمن إلى الكتف	-٦
%٧٥	فقد الذراع الأيمن إلى ما فوق الكوع	-٧
%٦٥	فقد الذراع الأيمن تحت الكوع	-٨
%٧٠	فقد الذراع الأيسر إلى الكتف	-٩
%٦٥	فقد الذراع الأيسر إلى ما فوق الكوع	-١٠
%٥٥	فقد الذراع الأيسر تحت الكوع	-١١
%٦٥	فقد أحد الساقين فوق الركبة	-١٢
%٥٥	فقد أحد الساقين تحت الركبة	-١٣



المجلس الوطني

تشريع

درجات ذلك العجز		العجز المتخلف عن الإصابة	مسلسل
أيسر	أيمن		
%٦٠		فقد السمع فقداً كلياً	-١٤
%٣٥		فقد عين واحدة	-١٥
%٦٠		بتر الإبهام	-١٦
%١٨		بتر السلامية الطرفية والوسطى للسبابة	-١٧
%١٢		بتر السبابة	-١٨
%١٠		بتر السلامية الطرفية والوسطى للوسطى	-١٩
%١٠		بتر الوسطى	-٢٠
%٦٠		بتر اليد اليمنى عند المعصم	-٢١
%٥٠		بتر اليد اليسرى عند المعصم	-٢٢
%٤٥		بتر القدم مع عظام الكاحل	-٢٣
%٣٥		بتر القدم دون عظام الكاحل	-٢٤
%٣٠		بتر رؤوس مشيطات القدم كلها	-٢٥
%١٠		بتر الأصبع والمشطية الخامسة للقدم	-٢٦
%١٠		بتر الإبهام للقدم وعظمة مشطه	-٢٧



المجلس الوطني

تشريع

ويراعى في تقدير درجات العجز في حالات الفقد العضوي ما يلي:

- ١- أن تكون الجراحة قد التأمّت إلّاماً كلياً دون أن تخلف أي مضاعفات أو معوقات لحركة المفاصل المتبقية- كالتندبات أو التليفات أو التكلّسات أو الالتهابات أو المضاعفات الحسية أو غيرها- وتزداد درجات العجز تبعاً لما يتخلف عن هذه المضاعفات.
- ٢- في حالة وجود مضاعفات لحالة البتر فيجب وصف الحالة المسببة للعجز والمضاعفات في الشهادة الطبية كما تحدد درجات الإعاقة في كل حركة على تلك المفاصل بالنسبة إلى القواعد الطبيعية .
- ٣- في حالة وجود مضاعفات حسية يجب تحديد مكانها ومدى زيادة أو نقص الحساسية ونوعها .
- ٤- إذا كان المصاب أعسر قدرت درجات عجزه الناشئة عن إصابات الطرف العلوي الأيسر بذات النسب المقررة لهذا العجز في الطرف الأيمن .
- ٥- إذا عجز أي عضو من أعضاء الجسم بالجدول رقم (٢) المبين أعلاه عجزاً كلياً مستديماً عن أداء وظيفته اعتبر ذلك العضو في حكم المفقود وإذا كان ذلك العجز كلياً قدرت نسبته تبعاً لما أصاب العضو من عجز عن أداء وظيفته .
- ٦- إذا نتج عن الإصابة فقد جزء أو أكثر من أعضاء الجسم المبيّنة بالجدول قدرت النسبة المئوية لدرجة العجز في حدود النسبة المقررة لفقد ذلك العضو ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتعداها .



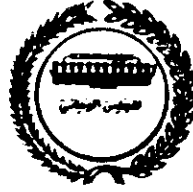
تشريع

المجلس الوطني

الجدول رقم (٣)

جدول الأمراض المهنية

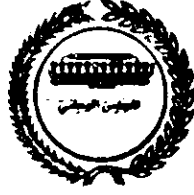
رقم	نوع المرض	الصناعات والأعمال المسببة لهذا المرض
١ -	التسمم بالرصاص ومضاعفاته	أي عمل يستدعي استعمال أو تداول الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ويشمل ذلك تداول الخامات المحتوية على الرصاص - حب الرصاص القديم والزنك القديم الخردة - في سبائك العمل في صناعة مركبات الرصاص ، صهر الرصاص - تحضير واستعمال ميناء الخزف المحتوية على الرصاص - تحضير أو استعمال البويات أو الألوان أو الدهانات المحتوية على الرصاص ... الخ وكذلك أي عمل يستدعي التعرض لغبار أو أبخرة الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٢ -	التسمم بالزئبق ومضاعفاته	أي عمل يستدعي استعمال أو تداول الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أي عمل يستدعي التعرض لغبار أو أبخرة الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ويشمل ذلك : العمل في صناعة مركبات الزئبق وصناعة آلات المعامل والمقاييس الزئبقية وتحضير المادة الخام في صناعة القبعات وعمليات التهذيب واستخراج الذهب وصناعة المفرقات الزئبقية ... الخ .
٣ -	التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أي عمل يستدعي استعمال أو تداول الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أي عمل يستدعي التعرض لغبار أو أبخرة الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ويشمل ذلك : العمليات التي يتولد فيها الزرنيخ وكذا العمل في إنتاج وصناعة الزرنيخ أو مركباته .
٤ -	التسمم بالإنتمون ومضاعفاته	أي عمل يستدعي استعمال أو تداول الإنتمون أو مركباته أو المواد العضوية المحتوية عليه وكذا أي عمل يستدعي التعرض لغبار أو أبخرة الإنتمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٥ -	التسمم بالفسفور ومضاعفاته	أي عمل يستدعي تداول الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أي عمل يستدعي التعرض لغبار أو أبخرة الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية



تشريع

المجلس الوطني

	عليه .	
٦ -	التسمم بالبترول أو مثيلاته أو مركباته الأميدية أو الأزوتية أو مشتقاته أو مضاعفات ذلك التسمم	كل عمل يستدعي استعمال أو تداول هذه المواد وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأبخرتها أو غبارها .
٧ -	التسمم بالمنجنيز ومضاعفاته	كل عمل يستدعي استعمال أو تداول المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأبخرة أو غبار المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ويشمل ذلك : العمل في استخراج أو تحضير المنجنيز أو مركباته وطحنها وتعبئتها ... الخ .
٨ -	التسمم بالكبريت ومضاعفاته	كل عمل يستدعي استعمال أو تداول الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأبخرة أو غبار الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ويشمل ذلك التعرض للمركبات الغازية وغير الغازية .
٩ -	التأثر بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات	كل عمل يستدعي تحضير أو استعمال أو تداول الكروم أو حامض الكروميك أو كرومات أو بيكرومات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الزنك أو أي مادة تحتوي عليه .
١٠ -	التأثر بالنيكل وما ينشأ عنه من مضاعفات وقرح	كل عمل يستدعي تحضير أو تولد أو استعمال أو تداول النيكل أو مركباته أو أي مادة تحتوي على النيكل أو مركباته ويشمل ذلك : التعرض لغاز كومونيل النيكل .
١١ -	التسمم بالبترول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته	كل عمل يستدعي تداول أو استعمال البترول أو غازاته أو مشتقاته وكذا أي عمل يستدعي لتلك المواد صلابة كانت أو سائلة أو غازية .
١٢ -	الأمراض والأعراض الباثولوجية التي تنشأ عن الراديوم أو المواد ذات النشاط الإشعاعي أو أشعة	أي عمل يستدعي التعرض للراديوم أو أي مادة أخرى ذات نشاط إشعاعي أو أشعة إكس .



تشريع

المجلس الوطني

إكس	
١٣ -	سرطان الجلد الأولي والتهابات وتقرحات الجلد والعيون المزمنة
	أي عمل يستدعي استعمال أو تداول أو التعرض للقطران أو الزفت أو البيتومين أو الزيوت المعدنية بما فيها البارافين أو الفلور أو أي مركبات أو منتجات أو مخلفات هذه المواد وكذا التعرض لأي مادة مهيجة أخرى صلبة أو سائلة أو غازية .
	أي عمل يستدعي التعرض المتكرر أو المتواصل للوهج أو الإشعاع الصادر عن الزجاج المصهور أو المعادن المحمية أو المنصهرة أو التعرض لضوء قوى أو حرارة شديدة مما يؤدي إلى تلف العين أو ضعف الإبصار .
١٤ -	أمراض الغبار الرئوية
	نومركونيوزس التي تنشأ عن : ١ . غبار الأسيتوزس (اسبستوس) . ٢ . غبار السلكية (سليكوزس) . ٣ . غبار القطن بستوزس . ٤ . غبار قصب السكر .
١٥ -	الجمرة الخبيثة انتراكس
	كل عمل يستدعي الإتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض أو تناول لحمها أو أجزاء منها بما في ذلك الجلود والحواضر والقرون والشعر ويدخل في ذلك أعمال الشحن والتفريغ والنقل لهذه الأجزاء .

الجدول رقم (٤)

نسب تخفيض المعاش وفق السن عند ترك الخدمة

نسب الخفض في المعاش	السن عند ترك الخدمة
١٥%	٥٠ إلى أقل من ٥٥
١٠%	من ٥٥ إلى أقل من ٦٠